



## الجزائر تلوح بالخطر الخارجي لإرباك الانتفاضة الداخلية

صالحه اليوم مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي إذ أصبح العالم على مرمى شاشة هاتف نقال، وحتى وإن صدق الجزائري ما تقوله مجلة "الجيش" فهو يرمي بالمسؤولية مباشرة على القيادة العسكرية، الحاكم الفعلي للبلد الذي لم يستطع تحصين البلد عن طريق إدارة حكيمة فعالة وقضاء عادل واقتصاد حقيقي. وهذا الفشل الشامل سبب كاف لاستمرار المسيرات والاحتجاجات والمطالبة بتغيير النظام والذهاب نحو جمهورية أولى.

من الحكمة والعقل أن يُترك الجزائريون يتظاهرون ويعبرون عن آمالهم بطرق سلمية يوم 22 فبراير الجاري، والأخطر هو منعهم وتصدي الجيش لهم، فهو الطريق الوحيد لتسهيل التدخل الأجنبي في الجزائر.

الحالي عدد 691 والتي تُقرأ على غلافها بالبنيان الكبير "عازمون على دحر المخططات المعادية"، وتحدثت عن نجاح المناورة المسماة "تمرين الحزم 2021" التي جرت في الجنوب الغربي الجزائري باستعمال الذخيرة الحية. ولأن موضوع الغلاف كان عسكرياً فإن الافتتاحية كانت سياسية بامتياز بل يبدو ممّا جاء فيها أنّ قيادة الأركان هي حاكم البلاد الفعلي وهي عازمة على تطبيق خارطة الطريق التي رسمتها رغم عدم انخراط معظم الشعب الجزائري، كما ظهر ذلك جلياً في مقاطعاته القوية لمناسبتين انتخابيتين؛ رئاسيات 2019 والاستفتاء حول تغيير الدستور 2020. وسيكون الأمر أسوأ في الانتخابات التشريعية والبلدية المزمع إجراؤها في الأيام القادمة إذا لم يتم تدارك الأمور بسرعة. فمعظم الشعب الجزائري ناقد ومتمرد من الأوضاع الكارثية الشاملة التي آلت إليها البلاد. ومع ذلك تصرّ مجلة الجيش وفي لغة تذكر بلغة السبعينات بأن "الجزائر الجديدة أضحّت حقيقة ماثلة للعيان، تشق طريقها المشدود بحكمة وثبات بتاريخها العظيم ورئيسها المنتخب وشعبها الأبوي وجيشها المغوار". فإين الجزائر الجديدة تلك؟

**لغة التخويف بالمؤامرة الخارجية والخطر المحدق بالوطن لم تعد صالحة اليوم مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي، إذ أصبح العالم على مرمى شاشة هاتف نقال وإنكار الواقع لن ينفذ السلطات**

رئيس غاب عن البلد أكثر من سلفه عبدالعزيز بوتفليقة، بينما البرلمان بغرفتيه والوزراء من مخلفات بوتفليقة، وعلى رأسهم عبدالمجيد تبون الذي قضى 17 سنة كاملة وزيرا وأربعة أشهر رئيس وزراء لدى الرئيس المخلوع. أين الجزائر الجديدة والجزائري يعيش في اسداد اقتصادي واجتماعي ومالي ويرى بأم عينيه مجالا إعلاميا مغلقا، ويلاحظ دون عناء ذلك التضييق المتصاعد على الحريات عبر محاكمات واعتقالات وتخوين لكل من يعبر عن معارضته للسلطة بل واتهامه بإجباط معنويات الجيش؟ تحدثت مجلة "الجيش" عن مخططات لضرب مصداقية الجيش وأطراف معادية تحاول بث الفوضى في الجزائر دون ذكر من هي تلك الجهات. فهل إشعار الشعب الجزائري بأن هناك مخططات معادية تحيط به من كل جانب سيجعله لا يحتج على الأوضاع السيئة التي يعيشها ويتوقف عن المطالبة بالتغيير؟ ليس إنكار الواقع من كاتب افتتاحية مجلة "الجيش" ضربا لمصادقة الجيش؟ لم تعد لغة التخويف بالمؤامرة الخارجية ولا الخطر المحدق بالوطن



حميد زنا  
كاتب جزائري

مع اقتراب 22 فبراير تاريخ الذكرى الثانية لانطلاق ثورة الإنتماء وتزايد دعوات العودة إلى المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، بدأ النظام الجزائري يناور بكل الطرق من أجل صد المنتفضين عن الخروج ومواصلة الحراك المطالب بدولة مدنية لا عسكرية. وما يثير خوف القيادة العسكرية في هذا الوضع الاقتصادي الذي يزداد هشاشة كل يوم، هو تلك الإضرابات الطلابية والعمالية والاحتجاجات الاجتماعية التي تعرفها مناطق كثيرة من البلاد، منذ أكثر من شهرين، والتي تطالب بخلق فرص عمل هنا وتبوتوفير خدمات صحية هناك، أو ضمان وجود السيولة في البنوك ومراكز البريد والتي أصبحت تشكل هاجس كل المواطنين وخاصة المتقاعدين. أدركت القيادة العسكرية أن في الجو رائحة انتفاضة كبرى ضد الاسداد السياسي وصعوبة العيش ورداءة الإدارة، وهذا سيؤدي حتما إلى تقاطع المطالب الاجتماعية - الاقتصادية ومطالب ثورة الإنتماء السياسية وقد يعقد الأمور أكثر، وقد ينفلت الوضع الأمني بانضمام أعداد كبيرة من الغاضبين، الذين ليس لهم ما يخسرون، إلى جموع الحراكيين السلميين.

أغلب الغاضبين من القلة التي غرر بها قائد الجيش السابق أحمد قايد صالح وشاركت في الانتخابات الرئاسية (12 ديسمبر عام 2019) التي قاطعها معظم الجزائريين، والتي عين على إثرها عبدالمجيد تبون رئيسا، والذين يعرفون اليوم بأصحاب "الأصبع الأزرق" نسبة إلى الإمضاء بالحبر الأزرق في عملية الاقتراع تقاديا للتزوير. ويشعر هؤلاء بنوع من الغبن شديدا ولم تتحسن ظروف حياتهم وقد يتحول كل ذلك الإحباط إلى نار ما. وما زاد في الطين بلة قضية الطلاب الحراكى وليد نقاش التي خلفت استياء وسخطا عارما بعد أن تحدثت محاميتها نبيلة إسماعيل عن "انتزاع اعترافاته تحت التعذيب" وتعرضه "للمعاملة القاسية وللتعذيب الجسدي والنفسي والإغتصاب". ولم تتأخر المنظمات الحقوقية الدولية في الاهتمام بقضية بما أن الجزائر صادقت على الكثير من الاتفاقيات المناهضة للتعذيب. أمام هذا الغضب الشعبي المتصاعد لجأت السلطات إلى الاستنجاد بوزارة الشؤون الدينية لإطلاق فتوى تحذر من العدو الخارجي ومن انتقاد السلطة بهدف شيطنة الحراكيين (نسبة إلى الحراك)، وفي محاولة لإطفاء جذوة الانتفاضة الكامنة في النفوس عن طريق استغلال العاطفة الدينية. كما لجأت القيادة العسكرية إلى فكرة "العدو الخارجي المتربص"، تلك الفزاعة المعهودة المستعملة دائما كستار للتغطية على الوضعية السيئة العامة التي يعيشها الجزائريون، جراء غياب دولة القانون والمساواة والتنمية الحقيقية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في افتتاحية مجلة الجيش لشهر فبراير

## سلطانة الفشل إذ تطلبان المزيد منه

البرنامج الذي لا يقدم جوابا عمليا على هذا السؤال لن يكون أكثر من برنامج خداع. ويعرف القاضي والداني أنه سوف يتم سرد الكثير من العموميات عن الصمود والمقاومة، من دون مُحدّدات عملية قابلة للتنفيذ. لأن "المقاومة" بغرف طرقي الانقسام هي عمل من أعمال الدبكة في المهرجانات والتظاهرات الخطابية. الإصلاح المطلوب في عمل المؤسسات الفلسطينية، التنظيمية أو السياسية أو الإدارية، شأن لا بد وأن يحتلّ المقام الأول في أي برنامج، على الأقل لأن هذا ما لا علاقة له بأحد. ولا رهانات فيه على الغير. ولا يتطلب وساطات ولا مفاوضات. إنه شأن داخلي محض. ومن لا يجرؤ على قبول الإصلاح، فمن الخير للناخب الفلسطيني أن يبتعد عنه كما يبتعد عن ولاء. ذلك لأنّ الفشل في إصلاح الأعطاب الداخلية هو تعبير كاف بحد ذاته عن فشل السلطة في كل شيء آخر.

لا شيء أوضح من حقيقة أن طرفي الانقسام خاضا صراعهما الدامي من أجل السلطة. وهما يريدان خوض الانتخابات من أجل السلطة أيضا. وهذا سلوك يقلب المعايير، ويقلب الأولويات. القضية الوطنية الفلسطينية ليست قضية فصائل أو أحزاب. إنها قضية شعب. والتنافس يجب أن يمضي في الاتجاه الذي يؤكد طبيعتها كقضية وطنية جامعة، لا كقضية تنافس حزبي. ولهذا السبب فإن التوافق على استراتيجية وطنية واضحة، هو الواجب الأول. أما الذين يجعلونه واجبا ثانيا، بعد الانتخابات، فإنهم يكرسون الانقسام من حوله.

الصراع بين أحزاب متنافسة، من أجل السلطة، يصلح في السويد وأمثالها من الدول، وليس في فلسطين. لأن الصراع الأول هنا هو مع الاحتلال، من أجل التحرر، لا من أجل السلطة. وفي الواقع، فإن الذين وضعوا العربية أمام الحصان هم الذين جعلوا من المسألة الراهنة مسألة.

الأحزاب الفلسطينية لديها قضية وطنية أولا، ولكي يقوم لها قائم، فإنها إما أن تستند إلى رؤى متعددة ويترك للناخب الاختيار بينها، فيكسب من يكسب ويخسر من يخسر. وإما أن يتمّ التوافق على إطار وطني جامع، وتترك للناخب المغاضلة بين برامج التنفيذ. ولكن، ألا تفعل هذا ولا ذلك، وتختار أن تحوّل الانتخابات على رؤى متصارعة ثم تختمتها بحكومة وحدة وطنية، من دون أن تقول للناس على أي أساس، فهذا خداع.

تحديد الاستراتيجية الوطنية كان يجب أن يبدأ من المجلس الوطني، بعد تحويلها إلى برنامج عمل وطني واضح. هذه الاستراتيجية، هي الحصان الذي يجرّ خلفه النظام والمؤسسات وسياسات الفصائل أو الأحزاب. ولكن في حدود المسالك القائمة الآن، فقد تمّ دفع هذه الرؤية إلى الأخير الذي قد لا يصل إليه أحد. لقد اتفق طرفا الانقسام، على أن يخوضا الانتخابات، كل على أساس رؤيته، ومن بعد ذلك يقيمان حكومة "وحدة وطنية"، لا تعرف ما هي رؤيتهما أصلا.

البرنامج الذي لا يقدم جوابا عمليا على هذا السؤال لن يكون أكثر من برنامج خداع. ويعرف القاضي والداني أنه سوف يتمّ سرد الكثير من العموميات عن الصمود والمقاومة، من دون مُحدّدات عملية قابلة للتنفيذ. لأن "المقاومة" بغرف طرقي الانقسام هي عمل من أعمال الدبكة في المهرجانات والتظاهرات الخطابية. الإصلاح المطلوب في عمل المؤسسات الفلسطينية، التنظيمية أو السياسية أو الإدارية، شأن لا بد وأن يحتلّ المقام الأول في أي برنامج، على الأقل لأن هذا ما لا علاقة له بأحد. ولا رهانات فيه على الغير. ولا يتطلب وساطات ولا مفاوضات. إنه شأن داخلي محض. ومن لا يجرؤ على قبول الإصلاح، فمن الخير للناخب الفلسطيني أن يبتعد عنه كما يبتعد عن ولاء. ذلك لأنّ الفشل في إصلاح الأعطاب الداخلية هو تعبير كاف بحد ذاته عن فشل السلطة في كل شيء آخر.

لا شيء أوضح من حقيقة أن طرفي الانقسام خاضا صراعهما الدامي من أجل السلطة. وهما يريدان خوض الانتخابات من أجل السلطة أيضا. وهذا سلوك يقلب المعايير، ويقلب الأولويات. القضية الوطنية الفلسطينية ليست قضية فصائل أو أحزاب. إنها قضية شعب. والتنافس يجب أن يمضي في الاتجاه الذي يؤكد طبيعتها كقضية وطنية جامعة، لا كقضية تنافس حزبي. ولهذا السبب فإن التوافق على استراتيجية وطنية واضحة، هو الواجب الأول. أما الذين يجعلونه واجبا ثانيا، بعد الانتخابات، فإنهم يكرسون الانقسام من حوله.

الصراع بين أحزاب متنافسة، من أجل السلطة، يصلح في السويد وأمثالها من الدول، وليس في فلسطين. لأن الصراع الأول هنا هو مع الاحتلال، من أجل التحرر، لا من أجل السلطة. وفي الواقع، فإن الذين وضعوا العربية أمام الحصان هم الذين جعلوا من المسألة الراهنة مسألة.

الأحزاب الفلسطينية لديها قضية وطنية أولا، ولكي يقوم لها قائم، فإنها إما أن تستند إلى رؤى متعددة ويترك للناخب الاختيار بينها، فيكسب من يكسب ويخسر من يخسر. وإما أن يتمّ التوافق على إطار وطني جامع، وتترك للناخب المغاضلة بين برامج التنفيذ. ولكن، ألا تفعل هذا ولا ذلك، وتختار أن تحوّل الانتخابات على رؤى متصارعة ثم تختمتها بحكومة وحدة وطنية، من دون أن تقول للناس على أي أساس، فهذا خداع.

تحديد الاستراتيجية الوطنية كان يجب أن يبدأ من المجلس الوطني، بعد تحويلها إلى برنامج عمل وطني واضح. هذه الاستراتيجية، هي الحصان الذي يجرّ خلفه النظام والمؤسسات وسياسات الفصائل أو الأحزاب. ولكن في حدود المسالك القائمة الآن، فقد تمّ دفع هذه الرؤية إلى الأخير الذي قد لا يصل إليه أحد. لقد اتفق طرفا الانقسام، على أن يخوضا الانتخابات، كل على أساس رؤيته، ومن بعد ذلك يقيمان حكومة "وحدة وطنية"، لا تعرف ما هي رؤيتهما أصلا.



علي الصراف  
كاتب عراقي

انتهت حوارات القاهرة بين طرفي الانقسام الفلسطيني، وكل ما بينهما من فصائل، إلى اتفاق على إقامة حكومة "وحدة وطنية". ولكنهما لم يقولوا على أساس أي برنامج؟ وبدلا من دخول الانتخابات على "قائمة مشتركة"، كانت ستكون فضيحة، فقد اختار الطرفان الوجه الآخر للفضيحة، أي بدخول الانتخابات على قائمتين منفصلتين، تغني كل منهما اغنية مختلفة، ولكنهما اتفقا على أن يشكلتا معا "حكومة وحدة وطنية" تحقق الشيء نفسه الذي كانت "القائمة المشتركة" تصدق أن تحققه، وهو بقاؤهما في السلطة، على أساس ما من أسس المحاصصة.

الخيار الطبيعي والمخلص مع النفس، كان أن يدافع كل منهما عن سياساته وخياراته، وي طرح برنامج عمل خاضا به ليعرضه على الناخبين، فيفوز من يفوز ليتولى السلطة، ويخسر من يخسر ليجلس في مقاعد المعارضة منتظرا دور.

الخيار الصحيح الآخر، كان أن يتفق الطرفان على برنامج عمل مشترك، واضح المعالم، في الإدارة المحلية والموقف من المفاوضات مع إسرائيل، يحدد المنطلقات والسقوف، ويعدو الناخبين إلى التصويت له.

أما أن تدخل الانتخابات ببرنامجين مختلفين، ثم تتشكل "حكومة وحدة وطنية"، فهذه بدعة ليس كمثالها بدعة، خاصة وأنهما ينطلقان من رؤيتين مختلفتين ومتصارعتين ولا وفاق بينهما. هاتان السلطانان لا تملكان شيئا أبعد مما دأبتا على تكراره. وبالدرجة الأولى من ذلك، أنهما تضعان بيض الرهانات في سلة الغير، لا في سلة الجواب "عما ستفعله نحن". ولا في سلة السعي إلى الإصلاح والتغيير الداخلي ولا الإدارة النزيهة لشؤون ومصائر القضية الوطنية. وكلاهما يبيع الأوهام. قبل كل شيء، لا بد للناخب الفلسطيني أن يسأل قادة السلطتين، ما هو الجديد في برنامجيهما، فإذا ما اكتشف أنهما يحاولان تجريب المحرب، فلا بد له أن ينصرف عن عقلمها المحرب. وحيث أنهما لا يملكان إلا كلاما لا يمكن التيقن من قابليته للتطبيق، فمن الحري بالناخب الفلسطيني أن يدقق في واقعية ما يتم طرحه من خيارات وحلول. والواقعية هنا، لا تعني شيئا أكثر من النظر في ما إذا كانت تلك الخيارات والحلول هي من جنس ما هو قابل للتطبيق، وليس من جنس ما سوف نتوسل الآخرين للقيام به.

مطالبة الآخرين بالعودة إلى المفاوضات، على سبيل المثال، مجرد "حكى فاضي"، لأن الصحيح هو ما ستفعله هذه السلطة أو تلك لتحقيق تلك العودة، وما هي البدائل التي يتعين الأخذ بها إذا اختار الطرف الآخر العرقلة أو التملص من الالتزامات. المفاوضات نفسها لا يكفي أن تخاض كمجرد استئناف من أجل الاستئناف. فتكون شهيدا مسرحيا لا يمضي في اتجاه محدد.

وقد يحسن بالبرنامج السياسي أن يأخذ بالاعتبار حقيقة أن إسرائيل لا تريد السلام ولا مصلحة لها فيه. وعندئذ فإن السؤال الواجب هو، "ماذا ستفعل لكي نرفضه عليها".

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبائي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

